الفصل الثامن: النظريات الدولية
(نظرية السلام الديمقراطي أنموذجاً)

- المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية
- المبحث الثاني: مفهوم نظرية السلام الديمقراطي
- المبحث الثالث: مناقشة نظرية السلام الديمقراطي



المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية

« بسبب الإغراء الذي يترافق مع الأفكار الديمقراطية فقد عَمِدَ الحكام المستبدون في القرن العشرين إلى تغطية نظام حكمهم بزخارف الديمقراطية»
(روبرت دال، عن الديمقراطية، ص ٦٦)

الديمقراطية: هي نظامٌ سياسي يرتكز على حاكميَّة الشعب نفسَه، وهذا ما يشير إليه مصطلح الديمقراطية نفسه، حيث إن الديمقراطية "Democracy" كلمة إغريقية مكونة من جزأين:

الأول: "demos" وهي تعني الشعب.

الثاني: "Xratos" وهي تعني حكم.

ومجموع الكلمتين يعني: حكم الشعب.(١) وهذا ما نصَّ عليه معجم أكسفورد السياسي، حيث عرَّف الديمقراطية بأنها «سلطة الشعب» Power of the people. هذا هو مدلول الديمقراطية ومعناها الأصلي والأساس، وهو المعنى المتفق على أن الديمقراطية تستلزمه استلزاماً بدهياً لا نظرياً، وكل زيادة على هذا التعريف -أعني: سلطة الشعب- هي زيادة من لدن السياسيين باختلاف مشاربهم الفكرية واتجاهاتهم السياسية، فالسياسيون في سياق إعادة قولبة الديمقراطية وتشكيلها بما يتلاءم مع خصائص مجتمعاتهم الثقافية أو توجهاتهم الأيدلوجية قاموا بزيادة عناصر على ماهيَّة الديمقراطية التي هي سلطة الشعب. وهذه العناصر التي زادها السياسيون نجدها اليوم أصبحت من ماهيَّة الديمقراطية، بحيث تنتفي الديمقراطية بانتفائها حتى وإن تحقق مدلول الديمقراطية الأساس، وهو سلطة الشعب.

◘ **الخلاصة** أنني أريد أن أوصل رسالة إلى القارئ مفادها أنَّ التراكم المعرفي والإجرائي الزائد على المفهوم الأصلي للديمقراطية لا يعدُّ من ماهيتها ولا حتى لازمًا مباشرًا لها، وبناءً على ما مضى، فإنّ التعريف المباشر للنظام الديمقراطي هو **النظام الذي تتحقق من خلاله سلطة الشعب**، وما زاد على ذلك يعدُّ زائداً على مفهوم الديمقراطية الأصلي وليس جزءاً منه.

وإنما قلنا في التعريف «سلطةُ الشعب» ولم نقل «إرادة الشعب» لأنَّ سلطة الشعب هي صورة من إرادة الشعب وليست مرادفةً لها. فليست الديمقراطية هي الصورة الوحيدة التي تتحقق من خلالها الإرادة الشعبية، فقد تتحقق إرادة الشعب بغير النظام الديمقراطي، كأنْ يختار الشعبُ نظامًا أتوقراطيًا، كما فعل ذلك الفرنسيّون حين صوّتوا بالأغلبيّة العظمى في عام ١٨٠٢ على أن يكون نابليون بونابرت رئيساً أبدياً لفرنسا، بل وافقوا أن يغيّر نابليون الدستور

(١)Robin Luckham and others, Democtaric Instiutions and Democratic Politics, Can Democracy Be Designed? (Zed Books, London)2003

«تغييراً يُطلق يده في الحكم».[1] ففي هذه الحالة نجد أن الشعب الفرنسي تحققت إرادته، لكن سلطته لم تتحقق؛ لأنه منح سلطته لنابليون، دون أن يكون للشعب أي سلطان على نابليون.

بعد أن فهمنا معنى الديمقراطية يجب أن نفهم قضية أخرى، وهي أنَّ الديمقراطية من حيث هي نظام سياسي لها صورتان أساسيتان:

- الصورة الأولى: الديمقراطية المجردة
- الصورة الثانية: الديمقراطية المؤدلجة

والخلط بين هاتين الصورتين يشكّل العامل الأساس في عدم دقة الأحكام الصادرة على المنتج الديمقراطي، ولذلك سوف نتحدث في الصفحات القادمة عن هاتين الصورتين.

الديمقراطية المجَّردة

إذا نظرنا إلى الديمقراطية من حيث مستواها الأول المرتكز على سلطة الشعب، فإننا نجدها منتجًا غير مؤدلج بأي أيدلوجية، **فهي مجرّد آليّة سياسية** ليست شيئًا أكثر من ذلك، ولا يستطيع أحد أن يدعي أكثر من ذلك؛ لأنَّ هذا هو المدلول المباشر للديمقراطية بالتجرّد عن أي قرائن زمانية أو مكانية. فمعنى الديمقراطية كما سبق هو سلطة الشعب، وسلطة الشعب تعني أن يكون القرار قرارَ الشعب، فهو الذي يختار شكل السلطة سواء أكانت نظاماً رئاسياً أم برلمانياً، وهو الذي يختار العلاقة بين السلطات، ومستوى تفتيت السلطة، وهو الذي يختار نوع الدولة إن كانت موحدة أو مركبة، وهو الذي يختار النظام الاقتصادي سواء أكان يعتمد على الملكية الفردية والسوق المفتوحة أو يعتمد على التخطيط المركزي والملكية الجماعية.

وربما أفضلُ التعاريف التي تعكسُ حقيقة **الديمقراطية المجَّردة** هو التعريف الذي نقله الاقتصادي الأمريكي جوزيف شومبيتر حين قال: «الديمقراطية هي ذلك الترتيب المؤسساتي الهادف إلى الوصول إلى قرارات سياسيَّة تحقق الخير العام، بجعل الشعب نفسه يُقرِّر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته».[2]

(١) عبد الرحيم، **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص١٦٤.
(٢) شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، مرجع سابق، ص٤٨٣.

فهذا تعريفٌ وصفي خالٍ من أي اشتراطات أيدلوجيّة أو ثقافية، وقد اقترب من هذا التعريف صموئيل هنتغتون حين ذكر أن حقيقة الديمقراطية تتحقق إذا «اختار الشعب قادته عن طريق الانتخابات الدورية العادلة التي يتنافس خلالها المرشحون لكسب أصوات الناخبين».(١)

نلاحظ أنَّ صموئيل هنتغتون نحا منحى إجرائياً تجريدياً محضاً، فهو نظر إلى الديمقراطية باعتبارها مجرد آلية سياسية يتم من خلالها اختيار القيادة بصورة دورية وتكون المنافسة فيها مفتوحة.

ما مضى يبيّن لنا أنَّ الديمقراطية المجرّدة لا تعدو كونها آليّة توافقية من قبل الشعب بغية حكم الدولة بناءً على الإرادة الشعبية، وليس في ذلك اشتراط لبُعد أيدلوجي أو أي إطار فكري معيّن. وهذا ما نعنيه بمصطلح «الديمقراطية المجردة» وهي الديمقراطية التي كان الناسُ لا يعرفون سواها حتى جاء فلاسفة التنوير المتأخرون بالديمقراطية المؤدلجة.

✸ الديمقراطية المؤدلجة

كانت الديمقراطية أداةً سياسيةً مجرَّدة لا تحتضن عناصر أيدلوجية، ثم انقطعت هذه التجربة خلال العصور الرومانية والإقطاعية والقبلية والملكيات الشمولية التي شكّلت قطيعة شبه تامة مع النظام الديمقراطي المباشر المجرّد، واستمرّت هذه القطيعة لنحو ألفي عام. ثم جاء عصرا النهضة والتنوير وظهرت الدولة القومية ذات السيادة، واندحرت السلطة الكنسية والنظام البابوي، وبدأ العقل الغربي يلتفت إلى الديمقراطية ويعيد تأصيلها. وبعد الثورتين الأمريكية والفرنسية وانطلاق ما سمّاه نابليون «الجهاد الديمقراطي» ترسّخت الديمقراطية الغربية التمثيلية غير المباشرة بوصفها أيدلوجيا سياسية تشكّل الحرية الفردية الليبرالية فكرتها المركزية الأساسية، فلم تعد الديمقراطية مجرد أداة سياسية، أو «ديمقراطية نقية» على حد تعبير الأمريكي ماديسون، بل أصبحت مذهباً له مبادئ وأسس فكرية وأيدلوجية تُشكّل بمجموعها ما يسمّى «الديمقراطية الليبرالية».

(١)Samule P.Huntington. The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century. P6



وبعد حينٍ من الدهر ظهر نوعٌ جديد من الديمقراطية، وهو **الديمقراطية الاشتراكية** بوصفها ردة فعل على الديمقراطية الليبرالية وما تقتضيه من لوازم باطلة.[1] فإذا كانت الديمقراطية الليبرالية تستند إلى «**الحرية**» بوصفها المنشأ الأساس، فإنَّ الديمقراطية الاشتراكية تستند إلى «**المساواة**» التي يعتقدون أنها ستتغلب على الآثار السلبية التي خلّفتها «الحرية» في الديمقراطية الليبرالية.[2]

وحين رأت الكنيسة في القرن التاسع عشر أنَّ الأوضاع السياسية تتفلّت من يديها، اختارت أن تقتحم ميدان العمل السياسي لتروّج أجندتها الدينية بالوسائل السياسية الديمقراطيّة التي أصبحت واقعاً لا مفر منه، يقول أحد الباحثين الأمريكيين: «لم يرحب المذهب المسيحي بالديمقراطية وبانتشارها إلا مع بدايات القرن التاسع عشر».[3] وهذا ما أدّى بدوره إلى ظهور **الديمقراطيّة المسيحيّة** التي تهدف إلى إدارة السلطة السياسيّة بناءً على التعاليم الكاثوليكيّة.

الخلاصة مما مضى أنَّ الديمقراطية منذ نشأتها في العهد الإغريقي وحتى القرن الثامن عشر لم تكن سوى آلية سياسية محايدة تجاه كل الأيدلوجيات، لم يكن فيها لا مساواة اشتراكية، ولا حرية ليبرالية، ولا تعاليم كاثوليكيّة ولا أيُّ شيءٍ سوى أن يجتمع الشعب ويصدر قراراته بنفسه، وهذا ما يمكن أن نسمّيه «**الديمقراطية المجردة**». وأمّا «الديمقراطية الغربية الحديثة» فهي بدعةٌ في المفهوم الديمقراطي، حيث زاد عليها الغربُ من الأيدلوجيات ما يرونه مناسباً، فلم تعُد الديمقراطيّة مجرّد آلية سياسية محايدة، وإنما أصبحت أيدلوجيّة سياسية، ولذلك سميتها «**الديمقراطيّة المؤدلجة**».

(١) كما كان ظهور الاشتراكية ردةَ فعلٍ على ظهور الرأسمالية وانتشارها.

(٢) تنادي الليبرالية بالمساواة كما تنادي الاشتراكية بالمساواة، لكن الفرق بين المساواة الليبرالية والمساواة الاشتراكية أنَّ الأولى "مساواة عدمية" من خلال ترك الناس أحراراً في استغلال الفرص على قدم المساواة، بينما المساواة الاشتراكية تتطلب تدخل الدولة لخلق المساواة بين الأفراد.

(٣) بانغل، **الديمقراطية منظور تاريخي فلسفي**، مرجع سابق، ص٥٥.

المبحث الثاني: مفهوم نظرية السلام الديمقراطي


تعود نظرية السلام الديمقراطي إلى الفيلسوف الألماني إمانويل كانت

كل منتج فكري يتخذ طابع التدويل والعولمة لا بد أن تكون له جذورٌ فكرية ودعامات فلسفية يُنطلق منها في تسويق هذا المنتج، ومنتج الديمقراطية الليبرالية ليس استثناءً، فثمة أصول فكرية تستند إليها فكرة نشر الديمقراطية التي تبناها الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، وهذه الأصول تعود إلى نظرية **السلام الديمقراطي**. نشأت فكرة السلام الديمقراطي على يد الفيلسوف الألماني الكبير إمانويل كانط، حيث ذكر في مقالته المعروفة "To Perpetual Peace; A philosophical Sketch" أن فكرة السلام الديمقراطي ترتكز على مبدأين:

¤ **المبدأ الأول**: أن الدول الديمقراطية لا تتقاتل فيما بينها، ولم يشهد التاريخ حربًا بين دولتين ديمقراطيتين. وقد وصف روبرت دال هذه الميزة بأنها "الميزة الاستثنائية للحكومات الديمقراطية".[1] أما عن الأسباب التي تجعل الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، فإنَّ أنصار نظرية السلام الديمقراطية يذكرون الأسباب التالية:

- السبب الأول: أنَّ قرار الحرب في الدول الديمقراطية ليس سهلاً كالدول غير الديمقراطية؛ لأن قرار الحرب في الدول الديمقراطية لابد أن يمر عبر مؤسسات التشريع في الدولة، وهذا من شأنه أن يُعقِّد المسألة، أما قرار الحرب في الدول الديكتاتورية فلا يحتاج إلا إلى قرار من رأس الدولة.

- السبب الثاني: أنَّ الديمقراطية من شأنها أن تخلق وعياً شعبياً وثقافة سياسية، وتنشئة اجتماعية Socialization تمنع من تقبل المجتمع الجمعي لفكرة الحروب والصراعات العسكرية مع الدول الأخرى.

- السبب الثالث: وجود ثقة واحترام متبادلين بين الدول الديمقراطية لكونها تشترك بذات المبادئ والفلسفة، ومن ثم فإنها لن تلجأ إلى محاربة بعضها.

- السبب الرابع: أن الدول الديمقراطية بما أنها تمتلك آليات ديمقراطية لمعالجة مشاكلها الداخلية فإنها كذلك ستستعمل آلياتها الديمقراطية في معالجة قضاياها الخارجية.

---

(١) روبرت دال، **عن الديمقراطية**، ص٧٥.



¤ **المبدأ الثاني**: أن العلاقات خارج المنطقة الديمقراطية علاقات صراعية، أي أنَّ الأصل فيها عدم السلام، بما في ذلك العلاقات بين الدول الديمقراطية مع غير الديمقراطية؛ لأن «الدولة الطبيعية هي دولة الحرب وليست دولة السلام».(١) وبناءً على انحسار فعالية فكرة «السلام الديمقراطي» على المساحة الديمقراطية فقط، فإن هذا يعني أنَّ فكرة «السلام الديمقراطي» لا تصلح أن تكون عامة؛ لأنه لا يمكن أن تشمل سوى المساحة التي تحتضن الدول الديمقراطية، فلا يمكن بذلك عولمتها، لكن على الأقل تبقى صالحة لأنْ تكون أرضية تبريرية يستند عليها الليبراليون في تفاؤلهم تجاه النظام الدولي، وإن كان هذا التفاؤل يقابله على النقيض تشاؤم أرباب النظرية الواقعية.

وفكرة السلام الديمقراطي لا تزال حيةً في العقل الأمريكي السياسي والعلمي على حدٍ سواء، ومن أواخر من أكّد فكرة السلام الديمقراطي وأكّد تلازم الديمقراطية للسلام، الخبيران الأمريكيان في مجال التعاون الدولي لورن كارنر(٢) و كينيث ولاك،(٣) حيث أكدا في دراستهما **«اتجاهات جديدة لتطوير الديمقراطية»** أنَّ تعزيز الديمقراطيات هو أفضل حل لجلب السلام عبر الحدود.(٤)

(١)Kant, Immanuel, To Perpetual Peace; A philosophical Sketch, Essential Readings in World Politics (NEW YORK, 4th edition 2011) p 12.

(٢) وهو يشغل منصب نائب رئيس المعهد الجمهوري الدولي International Republican Institute

(٣) رئيس المعهد الديمقراطي الوطني National Democratic Institute

(٤)Lorne W.Craner, Kenneth Wollack, New Direction for Democracy Promotion, National Democratic Institute, P 10

المبحث الثالث: مناقشة نظرية السلام الديمقراطي

مبدأ السلام الديمقراطي يقوم -كما مضى- على فكرة أن الدول الديمقراطية لا تتقاتل فيما بينها استناداً على التاريخ الذي لم يشهد أي حرب بين دولتين ديمقراطيتين، واستناداً إلى منطق الديمقراطية ذاته الذي يعقّد عملية صنع القرار مما يقلّل احتمالية خلق الحروب.

هذا يمكن نقضه من خلال الاعتراضات التالية:

أولاً: أننا لا نسلّم بأن الدول الديمقراطية لم تتحارب فيما بينها، فعلى سبيل المثال نجد أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في عام ١٩٥٣ اعتدت على أمن دولة ديمقراطية أخرى وهي إيران، وأسقطت رئيس وزرائها المنتخب ديمقراطياً، فقط لأنه عارض مصالحها، وقد اعترفت الولايات المتحدة بهذا الانقلاب في تسعينيات القرن الماضي. كما أنَّ بريطانيا قد أرسلت سفناً حربية إلى الخليج العربي لشنّ حربٍ على إيران، رغم أنَّ كلتا الدولتين آنذاك ديمقراطيّتان.

ثانيا: حتى لو تنزّلنا وقلنا إنَّ الدول الديمقراطية لم تتحارب فيما بينها، فإن المشكلة تكمن في أن مجال تطبيق فكرة السلام الديمقراطي لا يتجاوز الساحة الديمقراطية، أي أن السلام الديمقراطي محصور فقط في علاقات الدول الديمقراطية، أما علاقات الدول الديمقراطية مع غيرها من الدول فهذا ليس مجال بحث هذه النظرية، والمشكلة الأكبر أن معظم الأبحاث التي كُتبت في هذه القضية ركزت على الحروب بين الدول الديمقراطية فيما بينها، ولم تركّز على الحروب التي شاركت فيها الدول الديمقراطية.(١)

وأدنى قراءة للتاريخ تبيّن حجم الكوارث التي سببتها الدول الديمقراطية في أنحاء العالم، فلا أحد ينسى ما فعلته أمريكا في فيتنام والعراق وأفغانستان وما فعلته بريطانيا في الهند وإيران والكونغو وأفغانستان، وما فعلته فرنسا في أفريقيا الشمالية والغربية، بل يكفي أن نتذكر أن مليون ونصف مليون جزائري صاروا من أصحاب القبور فقط لأنهم أرادوا استقلالهم من فرنسا «الديمقراطية». فما فائدة نظرية السلام الديمقراطي ما دام أن الدول الديمقراطية تعيش فيما بينها بسلام، وهي نفسها تنشئ الحروب والكوارث في الدول غير الديمقراطية؟

(١)Anna Geis, Lothar Brock, AND Harald Muller, From Democratic Peace to Democratic War. P158

وما أصدق الفيلسوف الفرنسي آلن باديو حين قال: «الحقيقة أن الديمقراطية لم تستطع أن تخفف من حدة العنف داخل المجتمعات الغربية إلا بواسطة تحويل هذا العنف إلى الخارج» وذكر كذلك: «أن الاشتراكية تورد العنف للداخل، والديمقراطية تصدّره، وأن تكون جلاد شعوب أخرى عوضاً عن شعبك بالتحديد».(١)

وقد ذكر مجموعة من الباحثين الأمريكيين في بحثٍ لهم بعنوان «من السلام الديمقراطي إلى الحرب الديمقراطية» From Democratic Peace to Democratic War،(٢) ذكر هؤلاء الباحثون أن «**نظرية السلام الديمقراطي**» تحوّلت إلى «**نظريَّة الحرب الديمقراطية**»، وذلك أن الدول الديمقراطية أصبحت تحارب الدول الأخرى بزعم أنها تنشر السلام الديمقراطي، كما حدث ذلك في العراق.

◘ **ثالثا**: حتى لو أن التاريخ لم يثبت أي حرب بين دولتين ديمقراطيتين فإن هذا لا يدل بالضرورة على صحة المبدأ، أي أنه لا يوجد تلازم عقلي ولا عرفي بين وجود النظام الديمقراطي وانعدام الحروب، **فعدم الوقوع لا يستلزم امتناع العدم**، فقد تكون هناك دواعٍ أخرى صرفت الدول الديمقراطية عن الحرب غير مسألة طبيعتها الديمقراطية.

◘ **رابعا**: أن انعدام الحرب بين دولٍ بعينها لا يعني صحة مبادئ تلك الدول، وإلا فقد كان هناك عشرات الدول الشيوعية المنتشرة في العالم ومع ذلك لم نجد في التاريخ دولةً شيوعية تحارب دولة شيوعية أخرى، فهل هذا يدل على صحة المبادئ الشيوعيَّة؟

◘ **خامسا**: أن من ادعاءات منظري السلام الديمقراطي أن هناك ثقة متبادلة بين الدول الديمقراطية، وهذا يقصي احتمالات الحلول العسكرية فيما بينها.(٣) لكن هذا أمر تهدمه نسبيةُ المفهوم الديمقراطي الذي تسببت به الأدلجة الحديثة للديمقراطية، فالدولة قد تكون ديمقراطية بنظر أصحابها وكثيرين من حلفائها أو حتى المحايدين، لكنها ليست ديمقراطية عند خصومها. فمثلاً تعد فنزويلا دولة ديمقراطية في نظر النخبة الحاكمة في فنزويلا وكثير من الدول والمثقفين، لوجود كثير من مقوّمات العملية الديمقراطية، كالانتخابات المنتظمة والتداول السلمي على السلطة ونحو ذلك، لكنها لا تعد ديمقراطية في أعين كثير من الدول الغربية.

---

(١) ذكر ذلك في مقابلة له مع الصحيفة الفرنسية Liberation بتاريخ 2009/01/27 :
http://www.liberation.fr/france/200927/01/le-volontarisme-de-sarkozy-c-est-d-abord-l-oppression-des-plus-faibles_305611
(٢)From Democratic Peace to Democratic War. P159
.(٣)The Flawed Logic of Democratic PeaceTheory, P588

كما أنَّ الليبراليين لا يعترفون بالديمقراطية الاشتراكية ويرونها نقيضاً لها، والعكس صحيح، فالاشتراكيون كذلك لا يؤمنون بالديمقراطية الليبرالية؛ لأنها لا تستند إلى المساواة الاقتصادية؛ يقول جوزيف شومبيتر

«الاشتراكيون ادّعوا أنَّهم الديمقراطيّون الصادقون الوحيدون، وأنَّهم الباعة الحصريّون لمادتها الأصلية».(١)

إذن لا يوجد اتفاق بين النخب السياسية والفكريّة حول مدلول الديمقراطية الحصري، وهذا يعني نسبيّة المفهوم الديمقراطي على الأقل في سياقه السياسي، وإذا كان المفهوم الديمقراطي نسبياً فلا يمكن أن تكون النظرية الديمقراطية مطلقة؛ لانفكاك الجهة منطقياً.

سادسا: دعاة نظرية السلام الديمقراطي يزعمون أن الدول الديمقراطية تحل مشاكلها مع الآخرين من خلال الآليات الديمقراطية بخلاف الدول الديكتاتورية التي لا تمتلك تلك الآليات أصلا.(٢)

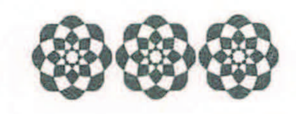
هذا كلام خيالي لا واقع له، فالتاريخ يخبرنا بأن الدول الديمقراطية تطبق معاييرها الديمقراطية في شأنها المحلي فقط، أما في السياق الدولي فهي تتناسى المعايير الديمقراطية وتجنح إلى الحلول العسكرية عند تعرض مصالحها للخطر.(٣) فعلى سبيل المثال حينما كانت بريطانيا «الديمقراطية» تخاف النفوذ الروسي في أفغانستان عام ١٨٣٨، لم تجد حلاً ديمقراطياً لهذه المخاوف، فلم تدعم الحكومة المركزية مثلاً أو تمكّن المجتمع الأفغاني من خلق مؤسسات فاعلة تتصدى للنفوذ الروسي، وإنما اختارت مباشرةً الحل العسكري فذهبت واحتلت أفغانستان!! وفرنسا «الديمقراطية» لا تختلف عن نظيرتها البريطانية، فهي حينما خافت في نهاية القرن التاسع عشر من التغلغل الإيطالي في تونس لم تجد حلاً لذلك إلا احتلالها. وبالتأكيد أن أي نظرية سيئة سنجد دائماً أمثلةً عليها عند الولايات المتحدة الأمريكية، فتاريخ الولايات المتحدة مليء بتفضيل الخيار العسكري على الخيار الديمقراطي في معالجة قضاياها ومصالحها مع الآخرين، وآخر مثال على ذلك حرب العراق في عام ٢٠٠٣. فالأمريكيون على الرغم من أنهم اخترعوا كذبة أسلحة الدمار الشامل؛ فإنهم لم يحاولوا أن يحلوا هذه المشكلة -الوهمية- وفقاً للآليات الديمقراطية على الرغم من امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن، وإنما كانت يدُ الحرب هي اليد العليا.

(١) شومبيتر، جوزيف، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر إسماعيل (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠١١) ص٤٥٥.

(٢)Rosato, Sebastian, The Flawed Logic of Democratic PeaceTheory, American Political Science Review, November 2003, p588.

(٣)Ibid, p588.

وقد حاول العديد من الباحثين مناقشة فكرة «السلام الديمقراطي» كالباحثين الأمريكيين Bruce Russett و Zeey Maoz في بحثهما "الأسباب المعيارية والبنيوية لنظرية السلام الديمقراطي".[1] لكن فيما يبدو أنَّ أكثر الأبحاث _بحسب اطلاعي_ شمولًا وتنظيماً كان بحث سباستيان روساتو الذي صدر في نهاية عام ٢٠٠٣،[2] وقد كان عنوانه «المنطق المغلوط (أو الخاطئ) لنظرية السلام الديمقراطي». ولا يسعني هنا إيراد كل ما ذكره سباستيان روساتو، فقد ناقش فكرة السلام الديمقراطي نقاشاً مسهباً وفصّل فيه تفصيلاً طويلاً.



(١)Bruce Russett and Zeey Maoz , Normative and structural causes of Democratic .Peace, The American Political Science Review, September 1993

(٢) وربما ساعده على الشمول والتنظيم كونه من أواخر الباحثين في هذه المسألة، فقد كتب بحثه بعد عشر سنوات من بحث بروس وماوز وغيرهما.